



تخوم القدس:

مقولة التعايش، بين الاستحالة ودور مسحوق التجميل

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية

ملخص

اتصالاً مع ورقة نشرتها المقدسية في عددها السابق، تهدف هذه الورقة إلى تفكيك مقولة التعايش على التخوم بوجوهها المختلفة، لاسيما التطورات التي طرأت على طبعاتها الإسرائيلية الثلاث في العقد الأخير ونيف، والتي تدّعي أولاها بتحقيق التعايش في القدس الشرقية أخيراً عبر النجاح الإسرائيلي - كما يقال - في إنشاء هوية المقدسي المنفصل عن فلسطينيته، والقابل لتدبير الذات ضمن نظام السيطرة الإسرائيلي وسياساته الاقتصادية النيوليبرالية الممارسة من قبل الرأسمالية الاستيطانية الاستعمارية ودولتها، بل وأن يلعب دوراً في تمثيل إسرائيل في العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية والإسلامية. هذا فيما تدّعي ثانيتها بإمكانية هندسة التعايش وبنائه من أسفل رغم واقع الصراع القائم على التخوم، وتنحو الثالثة للقول بأن التعايش هو مقولة مستحيلة التحقيق وأن سياسة الجدار الحديدي هي السياسة الوحيدة الممكنة لردع

الفلسطينيين المقدسيين وجعلهم ينصاعون للإرادة الإسرائيلية. تحلّل الورقة هذه المقاربات الثلاث لتخلص بعد ذلك بنتائج تتعلق بالمقارنة بينها، وفيما إذا حققت مقاربتنا التعايش القائم بفعل القوة، والتعايش الممكن هندسة أهدافهما بشأن نشوء هوية المقدسي المنفصل، التي يجري الحديث عنها، أم أن كليهما لا يؤدي في نهاية المطاف إلا دور مسحوق التجميل الموجه ضمن لعبة علاقات عامة للخارج من أجل حفظ علاقات إسرائيل مع دول العالم الغربي، وبما يغطي مسار المشروع الاستيطاني الاقتلاع الإحلالي الجاري ممارسته في المدينة على قدم وساق. وتشير الدراسة في ثناياها وفي خاتمها إلى بعض الأفكار لسياسة بديلة قائمة على الكفاح التضامني لتغيير وقائع الاستيطان الاستعماري المفروضة حتى اليوم على الأرض.

مدخل

في ورقة سابقة نشرتها المقدسية في عددها السابق، عالج الباحث موضوع صراع التخوم المفروض على الفلسطينيين المقدسيين دون إرادتهم وآليات فعله (سالم، 2022)، واستمرارًا تناول هذه الورقة المكملّة وجهاً آخر لذات الموضوع، يتعلق بالجدل الجاري أكاديمياً وسياسياً بين ثلاث مقاربات إسرائيلية وغربية، تدّعي أولاها أن التخوم رغم كونها مفروضة قسراً على الفلسطينيين المقدسيين هي نقاط تماس تعايشية قائمة؛ نجم عنها نشوء هوية المقدسي المنفصل عن فلسطينيته والمستعد للانخراط في إسرائيل والبقاء تحت حكمها في موقع دوني، فيما ترى الثانية أنه يمكن هندسة التخوم بطريقة تسمح بالتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدينة على أساس تصنيع قبول الأولين بالسيادة الإسرائيلية ولو مؤقتاً، مع السعي في الوقت ذاته إلى التوصل إلى حلّ سياسي متفق عليه بين الطرفين من خلال المفاوضات. في هذا الإطار ترى هذه المقاربة الثانية أن التخوم هي نقاط تماس للتعايش الصعب المترافق مع استمرار الصراع في الوقت ذاته (بوسدريدج، 2014)، وترى هذه المقاربة أيضاً إمكانية لنشوء هوية



مشتركة للمقدسين إسرائيليين وفلسطينيين معاً (شتيرن ويعقوبي، 2018، ويعقوبي وبوللان، 2014). وترى المقاربة الثالثة أن حالة التعايش على التخوم المفروضة رغم شكلايتها هي أمر مستحيل، وأنها تمثل تنازلاً صهيونياً لصالح العرب الفلسطينيين يجب تجاوزه برأيها؛ من خلال الاستعمال السافر لسياسة الجدار الحديدي القائمة على الردع معهم دون أي مساحيق كاذبة تسترهما مثل الحديث عن التعايش، ويكون ذلك وفق طرحها عبر الاقتلاع المستمر والتهجير من خلال استخدام القوة دون أية رحمة، وتعزيز الإحلال الاستيطاني الاستعماري في المدينة.

لكل طرح من هذه الأطروحات الثلاث، التي تسعى لخلق وقائع جديدة تتناقض مع الحقوق الفلسطينية الأصلية من ينافح عنها أكاديمياً، كما أن هناك أطرافاً تتبناها سياسياً، فالحكومات الإسرائيلية ومعها مفكرون وكتاب وفئات اجتماعية تتبنى الطرح الأول، معتبرة أن ما يجري من صراع في المدينة هو حالات عادية من الصراع الإثني العادي، والذي لا يتمخض عنه أكثر من مشكلات تماثل ما يجري في أية مدينة في العالم، وبالتالي فهي مشكلات قابلة للاحتواء وتشكل جزءاً قابلاً للاحتمال من مسار الحياة الطبيعية. أما الطرح الثاني فتبناه أحزاب ومنظمات حقوقية ومجتمعية إسرائيلية صهيونية يسارية تسعى لـ«تحسين أوضاع الفلسطينيين وحقوقهم» في ظل السيادة الإسرائيلية المفروضة على المدينة، وذلك إلى حين تحقيق حلّ سياسي، ويعزز طرح هذه الأحزاب والمنظمات اتجاهات رسمية وغير رسمية أميركية وأوروبية، وكذلك تحليلات أكاديمية تميل إلى أن خلق صيغة تعايش مستقبلية في المدينة تحلّ محلّ الصراع فيها هو أمر ممكن. وأخيراً فإن الطرح الثالث يرى أن التعايش على التخوم مستحيل التحقق وأن على إسرائيل ألاّ تحجل من الإعلان السافر عن توجهها الاستيطاني الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي.

ليس الجدل بين هذه التوجهات نظرياً فقط، ولكنه يجري من خلال الصراع بينها على أرض الواقع، فالاتجاه الأول يمارس توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية

لترجمة موقفه من خلال تطبيقات تخلق وقائع على الأرض، أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه معارضة لتحسين شروط الحياة تحت الاحتلال وليس لإزالته وإنهائه، فيما الثالث هو اتجاه فرض اللوائح الاستيطانية الاستعمارية بالقوة ودون الإحساس بالحاجة إلى مساحيق، مثل مقولة التعايش لحجب الممارسات الاستيطانية الاستعمارية والتمويه عليها.

ولأهمية الجدل النظري والعملي بين هذه الاتجاهات، تأتي هذه الورقة لتحلل هذا الجدل ومبرراته وبواعثه وآثاره على الأرض، ولتستخلص في النهاية بعض النتائج المعرفية والعملية المترتبة عن هذا الجدل النظري والعملي. ويتم التركيز هنا على صراع هذه المقاربات الثلاث خلال العقد الأخير الذي تميز بمحاولة مقارنة التعايش وحسم المنازلة لصالحها باتجاه تكريس السيادة الإسرائيلية على القدس بشكل نهائي لا يمكن الرجوع عنه، وكسب دعم دولي أميركي خاصة وأوروبي وعربي بشكل أقل لهذا الحسم. وتجادل هذه الورقة على أن صراع التخوم المفروض المستمر على الفلسطينيين المقدسيين لن يسمح لهذه المقاربة أن تحقق النصر المؤزر، كما لن يمكنها من خلق هوية المقدسي المنفصل عن فلسطينيته، حيث لا زالت الحرب سجلاً، وفي ثنايا ونهاية الورقة يجد القارئ بعض الأفكار لكيفية تحويل هذه الحرب باتجاه تعزيز فلسطينية القدس.

أطروحة التعايش في النظرية والممارسة

اصطلاحاً، هنالك فرق بين العيش المشترك (Living Together)، بما يمثله من حالة مجتمع يعيش أعضاؤه مع بعضهم البعض وتقوم بينهم علاقات اجتماعية، منها القرابة والمصاهرة والصدقة والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، وبين التعايش (Co-Existence) الذي يعني العيش المتوازي القائم على التجاور، ولكن دون نشوء علاقات اجتماعية واقتصادية بين المتجاورين. في حالة العيش المشترك تنبثق العلاقات



الاجتماعية والاقتصادية بشكل طوعي، أما في حالة التعايش فتكون العلاقات محدودة ومحكومة بقيود وقواعد، تنشأ في إطارها علاقات تراتبية بين ربّ عمل وعامل، وبين محتلّ ومحتلّة أرضه، وبين طائفة دينية مضطرة للعيش في نفس البقعة الجغرافية مع طائفة أخرى هي معها في حالة اختلاف أو احتراب، وبين عرق وآخر وهكذا.

بناءً على هذا التمييز، لم تكن مصادفة أن تبنت بعض أطراف الصهيونية مقولة التعايش مع بقايا الشعب الفلسطيني بعد طرد الغالية العظمى منه عام 1948، فقد انطوت هذه المقولة منذ البداية على مضامينها الكاملة، التي تعني السعي لتكليف الفلسطينيين الباقين مع نظام السيطرة الصهيوني دون أن يتنازل ذلك النظام عن توجهاته التوسعية وعن نظريته لهم كلاً - مواطنين، أو ذوي حقوق أقل من تلك التي يحصل عليها اليهود. وفي القدس الشرقية، انطلق هذا الاتجاه منذ بدايته بعد حرب عام 1967 مباشرة من مجموعة من الافتراضات التي تقول أولاً بأن المدينة قابلة لنشوء تعايش سلمي داخلها بين اثنتين، الأولى مهيمنة وذات حق تاريخي قومي حصري في المدينة - كما يدعون - هي الإثنية اليهودية - الإسرائيلية، والثانية هي الإثنية الفلسطينية التي لا يجري التعامل معها ككتلة واحدة، وإنما يجري تجزئتها إلى طوائف إسلامية ومسيحية، ومجموعات، منها الموالون والمحايدون والمتطرفون، كما يجري تصنيفهم، وذلك لتسهيل السيطرة عليها من خلال إثارة وتعزيز التناقضات الداخلية بين أجزائها. أما ثاني هذه الافتراضات، فيفيد بأن سياسة إسرائيلية تستند إلى القوة المنبثقة من فكرة الجدار الحديدي وتميز بالتالي بالتصميم على الافتراض الأول وعدم التنازل عنه في الممارسة، كفيلة بجعل العرب الفلسطينيين ينصاعون في النهاية لنظام السيطرة الإسرائيلي والتسليم بعدم إمكانية تغييره، أي خلق حالة تعايش تحت قوة الحراب. وأخيراً فإن الافتراض الثالث يقضي بأن «سدّ الفجوات» التنموية بين القطاعين العربي واليهودي في المدينة كفيل بخلق نزوع لدى الفلسطينيين المقدسين للانفصال عن

فلسطين، وقبول العيش بدلاً من ذلك في كنف الاحتلال، نظرًا للمنافع الاقتصادية التي يقدمها لهم من خلال سياسات وبرامج سدّ الفجوات، مما سيجعلهم يفكرون ألف مرة قبل القيام بأي سلوك عنفي قد يعرضهم لخسارة تلك المنافع.

تعني هذه الافتراضات الثلاثة أن الحديث يدور عن تعايش يتم تحقيقه بالفرض، ومن خلال استعمال أدوات القوة الصلبة والناعمة معًا، وليس عن عيش مشترك ينتج عن تفاعلات الناس بمحض إرادتهم مع بعضهم البعض.

شهد العقد الأخير أو ما يزيد قليلاً، توجّهًا إسرائيليًا لحسم الصراع على المدينة بشكل كامل، من خلال خلق شخصية المقدسي المنفصل عن فلسطينيته والقابل للانخراط في إطار المشاريع النيوليبرالية للرأسمالية الاستيطانية الإسرائيلية ولدولة إسرائيل وبلديتها ومؤسساتها القائمة في شرق المدينة وغربها، وكذلك داخل إسرائيل من موقعٍ دونيٍّ خوفًا من فقدان «امتيازات» ذات علاقة بالدخل المرتفع وتوفّر فرص العمل والتأمينات الصحية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تحدث رئيس بلدية القدس الإسرائيلية السابق نير بركات عن هذا المقدسي المنفصل حين قال: «أين بالضبط تظنون أن سكان شرقي القدس يريدون أن يكونوا؟ إنهم يريدون أن يروا أنفسهم مقدسيين» (محفوظ، 2019، ص. 63)، كما ورد الأمر ذاته في صفقة القرن، حيث جاء فيها عن المقدسيين بأنهم «يريدون الحفاظ على هوية منفصلة عن فلسطين وإسرائيل تسمح لهم بالفخر بهويتهم المميزة وتاريخهم، وهذا الخيار يجب أن يكون متاحًا لهم» (خطة السلام من أجل الازدهار، ص. 17).

ظهرت بذور السعي لتحقيق الحسم المذكور مع طرح خطة القدس 2000 لتعزيز الاستيطان الاستعماري وتطوير الثقافة والاقتصاد وتشجيع الانتقال إلى تعليم المنهاج الإسرائيلي في القدس الشرقية (محفوظ، 2019، ص. 60-61). بمعنى آخر انطلقت



الخطة من واقع أن السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية قد تكرّست وأصبحت أمراً مفروغاً منه، وعلى قاعدته طرحت مسألة «تطوير» مرافق القدس الشرقية لكي تصبح ملائمة لواقع كونها جزءاً من العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل. وإذ لم تقر هذه الخطة رسمياً، فقد جاءت خطة أخرى عام 2014 عقب خطف وحرق الطفل محمد أبو خضير لتطرح نفس أهدافها (محموظ، 2019، ص. 62)، ولاحقاً طرحت خطة 3790 الخمسية للأعوام 2018-2022، كما دخلت الرأسمالية الاستيطانية الاستعمارية على الخط من خلال إنشاء استثمارات جديدة في مواقع في القدس الشرقية بالمنطقة المسماة بـ«عطروت» قرب قلنديا، وكذلك تشجيع إنشاء دفيئات تكنولوجياية من قبل الشباب المقدسي من قبل شركات إسرائيلية (بشارة، 2022)، كما وطرح مشروع 5800 من قبل رأسماليي دولة الاحتلال والهادف لإقامة مناطق تكنولوجياية وصناعية ومنتجات وفنادق سياحية ومطار ضخّم في منطقة متروبوليت القدس، التي تمتد شرقاً حتى مشارف البحر الميت، وجنوباً حتى مشارف مدينة الخليل، وشمالاً حتى قرية اللين الشرقية في منتصف الطريق نحو مدينة نابلس، وتشمل الخطة تشغيل عاملين فلسطينيين لإنجازها (موقع خطة 5800).. عوضاً عن ذلك دخلت بلدية الاحتلال أيضاً على الخط من خلال طرح مشروع سيليكون وادي الجوز الهادف لتحويل المنطقة من منطقة صناعية إلى منطقة تكنولوجياية عليا.

تعززت أطروحة حسم الصراع على القدس وفرض التعايش تحت السيطرة الإسرائيلية بشكل نهائي على مدينة القدس مع استلام بنيامين نتنياهو للحكم في إسرائيل عام 2009، ثم شهد دفعة قوية في فترة حكم الرئيس الأميركي دونالد ترامب (بداية 2017- بداية 2021) الذي ساند الادعاءات الإسرائيلية بالسيطرة على القدس الكاملة، كما نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وأقرّ تسجيل الأميركيين الذين يولدون في القدس على أنهم مولودون في إسرائيل، وأوقف الدعم للمشافي الفلسطينية ووكالة

الأونروا في المدينة وخارجها (سالم، 2020).

في المظاهر الجارية في المدينة، هناك ما يظهر أنه يسوغ اتجاه مقارنة التعايش لحسم الصراع على القدس بشكل نهائي لصالح إسرائيل: فهي تدّعي فتح الباب أمام المقدسيين للتجنس بالجنسية الإسرائيلية، فيما هناك نسبة قليلة فقط من الفلسطينيين المقدسيين الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية والبالغ عددهم 14683 شخصًا تجنّسوا بين أعوام 1967-2019 من مجموع 349600 نسمة عدد سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في مطلع عام 2019 (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية لدراسة الشؤون الدولية- باسيا، 2021، ص. 463)، كما بادرت وزارة الداخلية الإسرائيلية استباقًا لقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بناء على التماسات مقدمة لها في تشرين ثاني من عام 2020 بطرح فكرة تجنيس الشباب الفلسطيني المقدسي من سن 18-21 بواقع 20 ألف شاب وشابة، وذلك بشروط الولاء لإسرائيل وعدم وجود «جرائم أمنية»، والمعرفة باللغة العبرية، والإقامة السابقة في المدينة لمدة لا تقل عن خمس سنوات (جريدة الاتحاد، 2020)، يضاف لذلك زيادة عدد التلاميذ المقدسيين المدرجين في جهاز التعليم التابع لبلدية القدس الإسرائيلية ووزارة المعارف الإسرائيلية إلى حوالي 43 بالمئة مع نهاية عام 2016 (محفوظ، 2019، ص. 65)، وكذلك زيادة عدد الطلبة المقدسيين الملحقين بالجامعات الإسرائيلية. وهناك أيضًا أطروحة نائبة رئيس بلدية القدس الإسرائيلية فلور حسن ناحوم لجعل الشباب المقدسي جسرًا للعلاقة مع الإمارات العربية المتحدة (تصريحات مختلفة عام 2020)، والنسب الكبيرة للعمال الفلسطينيين في مصانع وشركات القدس الغربية، وتزايد عدد العاملين الفلسطينيين المقدسيين في مهن الطب والهندسة والمحاماة وغيرها من المهن المتوسطة وفي قطاع التكنولوجيا العالية في إسرائيل، والانتساب للهستدروت والنقابات المهنية الإسرائيلية، وتزايد عدد الكليات المتوسطة التابعة لنظام التعليم الإسرائيلي في القدس الشرقية، والخطط الحكومية والبلدية لدمج



المقدسيين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي وتحديث القدس الشرقية.

في الواقع يتم الخلط أولاً في الوقائع المذكورة أعلاه بين ما هو مفروض كجزء من واقع الحياة اليومية في المدينة، وبين قبول التعايش مفهوماً وتطبيقاً. فانتساب تلميذ إلى مدرسة تديرها البلدية و/ أو وزارة المعارف الإسرائيليتان لا يعني بأي حال من الأحوال قبوله وأهله لفكرة التعايش مع الإسرائيليين مع غض النظر عن الاحتلال وكأنه غير موجود، ومن جهة أخرى تفيد تجربة انخراط فلسطينيي الداخل سابقاً منذ عام 1948 وحتى اليوم أن هذا الانخراط لم يؤثر على الانتماء الفلسطيني للغالبية العظمى منهم، وبنفس الاتجاه يسير الطلاب المقدسيون الذين يدرسون في الجامعات الإسرائيلية. بنفس المعنى فإن انخراط المهنيين والعمال في مرافق العمل في إسرائيل لا يعني شيئاً بالنسبة لتبهِيت هويتهم الوطنية الفلسطينية، بل إنه على العكس يعمل على تعزيزها في ضوء ما يواجهونه من تفوّهات وتصرفات عنصرية أثناء عملهم، وبهذا الاتجاه بيّن استطلاع معهد واشنطن - المذكور أعلاه - أن 25 بالمئة من المقدسيين الذين يحتكّون مع الإسرائيليين يحسّون بسلبية أثر هذا الاحتكاك عليهم، و24 بالمئة يحسّون أن أثر هذا الاحتكاك هو «سلبي إلى حد ما» عليهم (بولوك، 2018). يُضاف إلى ذلك أن التجنس بالجنسية الإسرائيلية من قبل غير المتفعين من الحكومة الإسرائيلية والعاملين في مؤسساتها الرسمية في المدينة، لا يهبط بالانتماء الوطني الفلسطيني، وعدا الأقلية من المتفعين المشار إليهم، فإن هناك من يسعون للحصول على الجنسية الإسرائيلية انطلاقاً من قناعة بأن ذلك قد يمثل الطريقة الوحيدة لحماية وجودهم وبقائهم في المدينة، أو لأنهم يؤمنون بأن السبيل الوحيد لحل الصراع هو الكفاح من أجل دولة واحدة يتساوى فيها اليهود والفلسطينيون معاً، وذلك في ظل التآكل المستمر لإمكانية الوصول إلى حل الدولتين على حدود عام 1967.

وبشأن الاستطلاعات حول الرغبة في الانخراط في إسرائيل، أو الانتخابات البلدية

الاحتلالية، وبغض النظر عن الجدل المشروع بشأن صحة هذا الاجتهاد من عدمه، فإنه يجب القول إن هناك بوناً شاسعاً بين هذا الاجتهاد وبين الادعاء بأن المقدسيين الفلسطينيين قد أصبحوا يرون حق تقرير مصيرهم وكأنه يتحقق فقط من خلال تأسّرهم وإدارتهم الظهر لفلسطينيتهم وارتباطهم بفلسطين شعباً وسلطة. وفي المقابل فإن معطيات الواقع بهذا الخصوص تقول إن إجراءات التهجير والاقتلاع وهدم البيوت وسحب الهويات وكل المعاناة التي يواجهها المقدسيون يوماً تجعلهم مناهضين للاحتلال ورافضين له، وهو الأمر الذي يبيّنه هباتهم المستمرة التي تم توثيقها جيداً في التقارير والدراسات، ومنها انتفاضات الجليل الجديد من المقدسيين في العقد الأخير، والذي توهمت سلطات الاحتلال أنه قد تأسرل مع مرور عقود على الاحتلال ونسي قضية شعبه الوطنية. وتقول المعطيات أيضاً إن حقائق وضع المقدسيين هذه لا تجعلهم يميلون لتأييد المشاركة في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، التي لا يشارك فيها فعلياً سوى 1-2 بالمئة من المقدسيين فقط.

يترتب عمّا سبق أن الادعاء بوجود ميل لدى المقدسيين للتعايش الطوعي مع الاحتلال بما يعنيه من اختيار للأسرلة هو ادعاء غير ذي صلة، كما أن ممارسات الاحتلال من استيطان استعماري وهدم البيوت وسحب هويات واقتحامات للأقصى وغيرها، تجعل المؤمنين بإمكانية تحصيل حقوق أفضل وخدمات أشمل للمقدسيين من خلال الاندماج بإسرائيل نسبة ضئيلة، يعزز ذلك أيضاً تجربة فلسطينيي الداخل الذين فُرضت عليهم الأسرلة قسرياً منذ عام 1948، دون أن يتبعها سياسات إسرائيلية من أجل دمجهم بشكل كامل في المجتمع الإسرائيلي على قاعدة المساواة التامة في الحقوق والواجبات بينهم وبين اليهود.

تسعى الحكومة الإسرائيلية وبلدية الاحتلال رغم ما تقدم لهندسة واقع يخلق وهماً (وبالذات لدى قطاعات دولية) وكأن هناك تعايشاً في المدينة، ومن مظاهر هذه



الهندسة خطة 3790 الأخيرة ومساعي البلدية لجعل فلسطيني القدس الشباب جسراً بين إسرائيل ودول الخليج كونهم يتكلمون بنفس لغة عرب الخليج من جهة، ويعرفون المجتمع الإسرائيلي ويعيشون فيه من جهة أخرى.

تتضمن خطة 3790 الخمسية التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 13 أيار 2018 برامج تهدف إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وفي قطاعات المواصلات والتشغيل والرفاه، ولتحقيق أغراض تحسين جودة الحياة وتخطيط وتسجيل الأراضي، وتعزيز تعليم اللغة العبرية، ودمج تلاميذ وطلبة القدس الشرقية في النظام التعليمي الإسرائيلي وتعزيز نشر المناهج الإسرائيلية في مدارس القدس الشرقية بمبلغ يوازي 2.3 مليار شيكل للسنوات بين 2018-2023. وتشارك في تنفيذ الخطة ثماني وزارات، وبلدية القدس الإسرائيلية، وشركة تطوير شرقي القدس، وشركة جيحون للمياه، ومعهد ألخا والقدس لبحث السياسات. وتسعى الخطة، كما طرح واضعوها، إلى خلق منافع لدى الفلسطينيين المقدسين تجعلهم لا يفكرون بانتهاج طريق العنف لكي لا يخسروا هذه المنافع (القواسمي، 2020، محفوظ، 2019، معهد القدس لبحث السياسات، 2018).

أما مساعي استعمال فلسطيني القدس الشرقية كجسر للتطبيع مع العالم العربي، والتي طرحتها نائبة رئيس بلدية القدس الإسرائيلية فلور حسن ناحوم - كما سبق ذكره - فتتوافق مع عدة أمور، أولها توجه الاقتصاد الإسرائيلي إلى صناعات التكنولوجيا العليا، مما ترتب عنه نشوء شواغر في المهن الوسيطة كالمهندسين على شتى أنواعها وخاصة مهندسي الكمبيوتر ومختلف مجالات التكنولوجيا، والمخططين الهيكلين والأطباء والصيدلة وغيرها من المهن الوسيطة. وثانيها تتعلق بتطبيع الفلسطينيين المقدسين لكي يمثلوا إسرائيل في العلاقة مع العالم العربي، مخرجين إياهم بذلك عن فلسطينيتهم، بما يشمل نزع حقهم في تقرير المصير، وإقناع نخب العالم العربي المتعاونة

مع إسرائيل وفق ذلك بأن القضية الفلسطينية انتهت، وأن الفلسطينيين قد قرروا تقرير مصيرهم في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي من موقع دوائي، متخلين بذلك عن حقهم بالاستقلال في دولة فلسطينية مستقلة.

تحمل مقارنة التعايش في داخلها نقيضها، فهي إذ تستخدم علاقات القوة القائمة من أجل فرض التعايش، فإنها تلغيه بهذه الطريقة، ولا يبقى بعد ذلك سوى علاقات القوة الخشنة، أما استخدام القوة الناعمة، كالتطويع من خلال خلق منافع اقتصادية وتأمينات صحية واجتماعية فيضيع لسبيين: الأول حياتي، ويتعلق باتجاه هذه المنافع لأن تصبح باهظة التكاليف أكثر فأكثر في ظل السياسات النيوليبرالية، مما يثقل كاهل الإنسان العادي الذي ينوء بحملها. والثاني: وطني سياسي يتمثل في أن هذه المقاربة تهدف إلى طمس الهوية الوطنية الفلسطينية للقدس، فتطوير المواصلات ضمن خطة 3790 في القدس الشرقية تضمن تهويد وأسرلة أسماء الشوارع (سالم، المقدسية، 2022)، وتطوير التعليم تضمن فرض المناهج الإسرائيلية، وتعليم اللغة العبرية وإغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني في المدينة عام 2019 من أجل تحقيق المزيد من تعميق تبعية مدارس القدس الشرقية لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال، وتسجيل الأراضي والعقارات في القدس تحوّل إلى مسعى للسيطرة على هذه الأراضي والممتلكات، وقانون جمع شمل العائلات تحوّل إلى قانون يمنع ذلك مع استمرار إلغاء هويات الإقامة في القدس في نفس الوقت، وهكذا. هذا مع استمرار زحف المشروع الاستيطاني الاستعماري داخل المدينة وفي ضواحيها وتمدده المستمر في أراضي محافظات فلسطين الشمالية باسم توسيع القدس.

تجد فكرة التعايش المفروض، أو فرض التعايش قسراً من أعلى جذرها في التوجهات الاستتصالية للمشاريع الاستيطانية الاستعمارية، فهذه المشاريع تشمل ليس فقط أشكال الإبادة الجسدية والديمغرافية، بل إنها تشمل استئصال حق المجموعة الأصلية



بأن تقدم نفسها كشعب له حق تقرير المصير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وإنكار ذلك عليهم، بل واستبدال هذا الحق باستيعاب الشعب الأصلي كأفراد معدومي الهوية دون بديل هوياتي (وهو ما تعنيه فعلاً عملية خلق هوية المقدسي المنفصلة التي يتم الحديث عنها، حيث لا تكون أكثر من هوية معدومة فلسطينيتها ولكن دون بديل) في إطار الاقتصاد الاستيطاني الاستعماري المسيطر، وهو ما تحاول مقارنة التعايش تطبيقه بالفرض والقوة في القدس.

أطروحة التعايش في إطار الصراع

تعود جذور هذه الأطروحة، إلى الفكرة القائلة بإيجاد حل منفصل لقضية القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين. في هذا الإطار نُظر إلى غزة إسرئلياً على أنها حيز فلسطيني، والضفة على أنها حيز للتقاسم ضمن عملية تبادل للأراضي وتعديل حدود أو من دونها. أما القدس فقد نُظر إليها ضمن هذه المقاربة على أنها مدينة ذات خصوصية ولها أهمية مشتركة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، مما قد يترتب عنه ضرورة العمل - كما تقول الأطروحة - لخلق هوية مقدسية منفصلة نسبياً عن كل من فلسطين وإسرائيل، تستند إلى ترتيبات تعاونية خاصة مشتركة على المستوى البلدي ولتنظيم عملية الوصول إلى الأماكن الدينية المقدسة فيها، وحقوق متساوية في قضايا التخطيط الهيكلي والبناء وإنهاء التمييز بكل مظاهره الاقتصادية والاجتماعية. هذا من ناحية نظرية. ولكن في التطبيق العملي، فقد مثلت هذه الفكرة مدخلاً لاعتبار القدس الغربية على أنها ملكية إسرائيلية خالصة، فيما ركزت المقاربة الإسرائيلية (ومعها الأميركية)، لاسيما في فترة حكومات اليسار الصهيوني، على تقاسم السيادة على القدس الشرقية وكيفية إيجاد ترتيبات لهذا التقاسم.

منذ استلام نتنياهو للحكم في إسرائيل، بدءاً من عام 2009، انتقلت الحكومة الإسرائيلية

إلى الموقف الرفض لأي تقاسم للسيادة على القدس، وبالتالي انتقل الموقف الداعي لتقاسم السيادة عليها ليصبح موقفاً هامشياً لأحزاب اليسار الصهيوني المترجمة الشعبية، وبعض المنظمات المرتبطة فيها، ومنها فيما يخص القدس منظمتا «السلام الآن» و«بيمكوم»، ومنظمة «عير عميم» التي تطرح شعار «من أجل قدس متساوية ومستقرة مع مستقبل سياسي متفق عليه» (الصفحة الإلكترونية لمؤسسة عير عميم).

تعمل هذه المنظمات من خلال مشاريع مموله من منظمات دولية، وبالتالي فإن عملها يركز على المهنية أكثر من استناده على مفهوم التضامن مع الشعب الخاضع للاحتلال. في هذا الإطار تركز منظمة بيمكوم على إعداد خطط هيكلية للفلسطينيين المقدسين، وتستعمل أساليب الضغط على بلدية الاحتلال لقبولها دون أن تنخرط في كفاح شعبي من أجل تحقيق ذلك، وترصد منظمة السلام الآن تطورات الاستيطان في القدس الشرقية وعموم الأراضي الفلسطينية. أما منظمة عير عميم، فتركز عملها في القدس الشرقية بالذات، وكما يبين شعارها فهي تسعى لتحقيق القدر الممكن من المساواة والاستقرار في القدس في ظل السيادة الإسرائيلية، وذلك إلى حين تحقق المستقبل السياسي المتفق عليه عن طريق المفاوضات. في هذا الإطار لا تنخرط منظمة عير عميم في كفاح شعبي، وإنما تكتفي بإصدار تقارير عن تطور الخطط والمشاريع الاستيطانية في القدس الشرقية، وتحاول عبر قضايا تُرفع للقضاء الإسرائيلي إلغاء بعض هذه الخطط، أو تقليص آثارها السلبية على الفلسطينيين، كما جرى في نوفمبر/ تشرين الأول من العام الماضي حين حصلت المنظمة و20 ملتصقاً فلسطينياً معها من صور باهر وبيت صفافا على قرار قضائي إسرائيلي يمنح الفلسطينيين حق شراء شقق مع دعم مالي من الحكومة الإسرائيلية في مستعمرة جفعات همتوس، التي ستقام على أراضيهم الواقعة جنوبي القدس المحتلة. وتصل هذه الشقق إلى ما نسبته 40 بالمئة يتم اختيارها من خلال عملية سحب يانصيب من 1257 وحدة تقرر بناؤها في الموقع عام 2020. وقد اعتبرت



منظمة غير عميم أن تحصلها لقرار قضائي يمنح الفلسطينيين حق الاستفادة من الدعم الحكومي من أجل تملك بعض الشقق في مستعمرة مقامة على أراضيهم على أنه يمثل نجاحاً قانونياً لها (صفحة غير عميم الإلكترونية). بهذا الاتجاه تكون منظمة غير عميم قد حافظت على الالتزام اللفظي بالمطالبة بحل سياسي لقضية القدس، ولكنها في الممارسة الواقعية تكون قد شرعت عملياً إقامة المستعمرات في القدس الشرقية، وخلقت سابقة، مفادها أن تحقيق حق المقدسيين في تملك شقة يصبح ممكناً من خلال السكن في المستعمرات التي تقام على أراضيهم وكجزء من هامش الـ40 بالمئة المتاح للدعم الحكومي، فيما يذهب لليهود الـ60 بالمئة، مضافاً إليها ما يحصلون عليه من الـ40 بالمئة المدعومة حكومياً. بهذه الطريقة تفتح الطريق لكي يصبح المقدسيون الفلسطينيون بعد عقود أقلية تتقلص رويداً رويداً، كما تكون متناثرة الوجود دون مناطق جغرافية متواصلة تجمعها مع بعضها البعض.

يندرج مشروع منظمة غير عميم حول حق الفلسطينيين بتملك بيوت في جعفات همتموس في إطار فكرة أن القدس الشرقية هي التي يجب أن تخضع للتقسيم بين الطرفين وليس كل القدس بشرقها وغربها. وفي هذا الإطار لم يكن عجباً أن يقترح وزير التعاون الإقليمي في حكومة نفتالي بينيت السيد عيساوي فريج من حزب ميرتس استبدال مشروع توسيع مستعمرة عطروت الذي طرح في كانون الأول/ ديسمبر 2021، بإقامة مطار مشترك فلسطيني-إسرائيلي في المنطقة يكون بديلاً عن مطار قلنديا العربي الذي كان قائماً هناك قبل عام 1967 (موقع واينت، تشرين ثاني، 2021)، كما لم يكن صدفة أن يطرح كاتب إسرائيلي فكرة تحديث الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، بدءاً بقرار من البلدية الإسرائيلية بتجميد قرارات الهدم، ويلي ذلك التعاون مع إدارة التجديد العمراني العاملة تحت إشراف سلطة تطوير القدس الإسرائيليتين اللتين تتلقيان بدورهما دعماً من وزارة الإسكان الإسرائيلية، من أجل هدم المباني الفلسطينية القديمة

وإقامة أخرى جديدة مكانها وتحديث أخرى عبر الاستفادة من الدعم المذكور من وزارة الإسكان الإسرائيلية وبالاتفاق مع سكان الأحياء الفلسطينية (باسكين 2021، و 2022)، وكان نفس الكاتب قد طرح أيضاً عام 2018 أن الطريق الوحيد لتحقيق المساواة في الخدمات للفلسطينيين في القدس الشرقية يتمثل في تشكيلهم قائمة تخوض الانتخابات لبلدية القدس الإسرائيلية وتحقق النجاح فيها من أجل تقديم المطالب الخدمية من داخل المجلس البلدي المنتخب (باسكين، 2018).

يترتب على الأطروحات أعلاه نتيجتان: الأولى مفادها أن دمج الفلسطينيين في إطار نظام السيطرة الإسرائيلية يتغلب عند دعواتها على دعوتهم اللفظية لتحقيق حلّ سياسي متفق عليه بشأن المدينة. والثانية: أن هذه الأطروحات تلتف على حق الفلسطينيين المقدسيين في طرح رؤاهم البديلة والكفاح من أجلها على طريق الحرية والاستقلال، ومن هذه الرؤى على سبيل المثال لا الحصر واحدة تتعلق بتحقيق التنمية المبنية على المجتمع المحلي في كل مجتمع محليّ مقدسي بالاعتماد على مقدراته الذاتية وبما يخلق بالتالي نوعاً من الاستقلالية عن «كرم» الاحتلال والجهات المانحة. وثانية تتعلق بحق المقدسيين الفلسطينيين في إعادة تشكيل بلدية القدس العربية التي تم حلها من الاحتلال عام 1967 وفق أفضل صيغة تمثيلية ممكنة كما جاء في قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 2018 (سالم، 2020). وثالثة ذات علاقة بحق المقدسيين الفلسطينيين بإعداد المخططات الهيكلية لمواقعهم دون تدخل والكفاح من أجل انتزاع إقرار البلدية بها، بديلاً للعكس المتمثل بالتوافق مع سياسات البلدية والاكتفاء بالتسلل من خلال المنافذ المحدودة التي تتيحها.

تجد أطروحة التعايش في إطار الصراع الذي تمارسه المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية جذورها في أطروحات أكاديمية. في هذا الإطار ترى بوسدريدج أن القدس هي مدينة تخومية تشهد صراعاً يومياً، ولكنها أيضاً مدينة تشهد نوعاً من التعايش غير



الواضح (Blurred Co- Existence) القائم خلف مقاربتي السيطرة الإسرائيلية والسعي الفلسطيني للانفصال والاستقلال. بهذا الاتجاه تحلل بوسدريدج التوجه الإسرائيلي لإخضاع الفلسطينيين المقدسين قسرياً للنظام الإسرائيلي والحفاظ على الوضع القائم لصالحها، والتوجه الفلسطيني الراض للإخضاع الإسرائيلي والمكافح من أجل الاستقلال الوطني في إطار دولة فلسطينية مستقلة عن إسرائيل (بوسدريدج، 2014). ويتخذ هذا الصراع، كما بينت دراسات أخرى أشكالاً سافرة من المواجهات، وأشكالاً خفية مثل البناء دون ترخيص حين يمنعه الاحتلال، والعيش في المدينة دون هوية معترف بها إسرائيلياً من أجل حفظ الوجود. وأخيراً أشكال من التكيف التي هي في جوهرها مقاومة صامتة، ومنها أشكال من التكيف الاختياري مثل التقدم بطلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية لحفظ الوجود في المدينة، والتكيف الإجباري كالقبول بما هو مفروض من إجراءات إسرائيلية من أجل ترخيص بيت أو مؤسسة في القدس، وأخيراً التكيف كمقاومة من خلال ممارسة أساليب الرفض والاحتجاج (سالم، 2006). عند بوسدريدج تتم هذه الأشكال من المقاومة والتكيف المقاوم في إطار التعايش غير الواضح القائم في المدينة برأيها ولا تلغيه، فهذا التعايش غير الواضح يمثل عندها الشكل الأعلى الذي يتم الصراع تحت سقفه دون أن يخرج به باتجاه انفصال فلسطيني أو فرض السيطرة الإسرائيلية المطلقة، وترى بوسدريدج أن وضع التعايش غير الواضح القائم سيحول دون تطبيق الطرح الفلسطيني نحو الانفصال، كما سيحول دون تحقيق الحل الإسرائيلي بفرض السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المدينة، ولذلك فهي ترى أن الحل المستقبلي يقوم على أساس تعزيز التعايش المشترك في المدينة خارج إطار الحلين الفلسطيني والإسرائيلي المطروحين.

بنفس اتجاه أطروحة بوسدريدج، قام باحثون إسرائيليون بتقصي ما أطلقوا عليه اسم «مواقع تعايش» في القدس الشرقية بين المستعمرين الغزاة وبين الشعب الفلسطيني

الأصلي، وتم بهذا الاتجاه دراسة «حي التلة الفرنسية» الذي قدم كحيّ يشهد حالة تعايش بين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين من جهة، وبين كليهما وبين الفلسطينيين المقيمين في ذات الحي من جهة أخرى، وعزا الباحثون هذه الحالة من التعايش إلى نشوء هوية طبقة وسطى عربية ويهودية تعيش في الحي، مما يعيد إلى الواجهة من جديد أهمية التحليل الطبقي لتجاوز كل من التحليلين الكولونيالي والنيوليبرالي (شتيرن ويعقوبي، 2018). مع إضافة التحليل الطبقي، حاول الكاتبان تبيان أن حالة الطبقة الوسطى التي يتشارك فيها كل من الفلسطينيين واليهود الذين يعيشون في التلة الفرنسية قد أدت إلى نشوء حالة تعايش مكنتها من تجاوز حالة الاستقطاب والتوتر الناجمة عن الاستيطان الاستعماري.

يجد المرء المزيد حول الحجة أعلاه، في دراسة أخرى سابقة ليعقوبي وبوللان، استعملتا فيها مفهوم «المدن المختلطة»، وفي تلك الدراسة ميّزا بين أربعة أنواع من المدن المختلطة في إسرائيل، أو لاها عاش فيها اليهود والفلسطينيون في ظل بلدية مشتركة منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948 مثل حيفا، والثانية كانت تديرها بلديات عربية قبل 1948 وأصبحت تديرها بلديات يهودية بعد 1948 مثل اللد والرملة وعكا ويافا التي ضُمَّت إلى تل أبيب. أما الثالثة فهي مدن يهودية نشأت بعد 1948 يسكنها فلسطينيون مثل كرميئيل والناصرية العليا، وأخيراً فإن الرابعة تتعلق بالمدن المختلطة المتنازع عليها (contested) والتي يدور داخلها صراع على الحيز الحضري والحقوق القومية والإثنية في إطار كولونيالي، ويورد الكاتبان القدس كمثال على هذا النوع الرابع على قاعدة التسليم باعتبارها مدينة مختلطة تقع داخل إسرائيل. كما يعرجان بعد ذلك على التلة الفرنسية التي تعيش فيها بقايا عائلات فلسطينية لم تغادر الحي، أضيف إليها عائلات فلسطينية من داخل إسرائيل جاءت إلى الحي واشترت بيوتاً لتعيش فيها إلى جانب اليهود بسلام وأمان (يعقوبي وبوللان، 2014). وعلى غرار نفس هاتين



الدراستين، أشار الباحث الأميركي ديفيد بولوك إلى حي أبو طور (اسمه الأصلي هو الثوري) الواقع فوق سلوان كحيّ يشهد حالة تعايش بين المستوطنين المستعمرين وبين فلسطينيي الحي، وذلك على عكس ما هو عليه الوضع في سلوان المجاورة (بولوك، 2020).

تتجاهل الدراسات الإسرائيلية حول التلة الفرنسية عدة أمور، لعلّ في مقدمتها أن هذا «الحي» قد أقيم بين أعوام 1968 و1971 على أراضي قرى لفتا والعيسوية وأرض السمار وكرم لويس والعروة الوثقى الفلسطينية المقدسية (ريكر وحبش، 1999)، وفي حالة العيسوية يجد المرء أنها عزلت في واد يعلو فوقه الجامعة العبرية ومشفى هداسا وحي التلة الفرنسية الاستعماري، كما أنها فقدت 90 بالمئة من أراضيها التي كانت تصل حتى الخان الأحمر على طريق أريحا، حيث تمت مصادرتها بعد عام 1967 لتقام عليها أجزاء من مستعمرات التلة الفرنسية ومعاليه أدوميم وميشور أدوميم، إضافة لقواعد عسكرية (قاعدة أوغاريت)، وشوارع رابطة للمستعمرات أقيمت على أراضيها (بتسيلم، 2020). مع هذه المصادرات انحصرت العيسوية على مساحة محدودة، حيث أصبحت وكأنها تكاد تنفجر بسكانها، وهو ما خلق قاعدة لاحتجاجات متسلسلة يقوم فيها أهل البلدة، زاد منها رفض بلدية الاحتلال إقرار الخطة الهيكلية للبلدة، ومخططاتها لإنشاء حديقة توراتية على ما تبقى من أراضيها وأراضي بلدة الطور المجاورة، ولجوء شرطة الاحتلال إلى الاقتحامات المستمرة للبلدة وإغلاقها ومنع حرية الحركة منها باتجاه شارع الجامعة العبرية والتلة الفرنسية، واستعمالها لأساليب الاعتقال والحبس المنزلي وهدم المنازل وغيرها من الأساليب التي يفصلها الباحث أحمد عز الدين أسعد (أسعد، 2020).

يترتب على الفقرة أعلاه أن مستعمري التلة الفرنسية لا زالوا في حالة صراع تخومية مع بلدة العيسوية المجاورة، زد على ذلك الصراع التخومي الدائر بينها وبين لفتا، حيث إن

عائلات لفتا قليلة العدد والتي لا زالت تعيش فيها هي جزء من لفتا الكبيرة التي تمتد أراضيها إلى داخل فلسطين المحتلة عام 1948، حيث هجرت من سفح وادي الشامي الواقع على المدخل الغربي للقدس عام 1948، فيما بقي 70 بيتاً من بيوتها قائماً في تلك المنطقة من أصل 550 بيتاً كانت قائمة حتى عام 1948، ولا زال أهالي لفتا يكافحون من أجل العودة إلى هذه البيوت، كما يقفون بالمرصاد لمخطط حكومي طرح عام 2004 وأعيد طرحه عام 2021 لإقامة مستعمرة عليها هناك، وذلك رغم أنها بلدة أثرية تعود إلى العهد الكنعاني، وقد أقيم على أراضي البلدة التي كانت تبلغ 12 ألف دونم مستعمرات رماتاشكول، وراموت وجفعات هتحموش (الائتلاف الأهلي، 2012).

لا يقتصر صراع مستعمرة التلة الفرنسية التخومي على حالتي صراعها مع العيسوية ولفتا، ولكن الصراع يمتد إلى داخلها أيضاً، حيث لا توجد حالة عيش مشترك داخل المستعمرة، وبيوتها مجرد مهاجع للنوم، ولا توجد علاقات اجتماعية بين الفلسطينيين واليهود المقيمين داخلها، وإنما علاقات تجاور وتجنب، ويرسل الفلسطينيون المقيمون داخل المستعمرة أبناءهم وبناتهم للدراسة خارج المستعمرة نظراً لعدم وجود مدارس مشتركة تعلم باللغتين داخلها، كما أن الفلسطينيين المقيمين داخلها يمثلون أقلية هامشية من سكانها الذين هم في غالبيتهم من اليهود.

يبقى بعد ما تقدم الحجة المتعلقة بنشوء هوية طبقة وسطى أنتجت حالة تعايش سلمية في حي التلة الفرنسية. والسؤال الذي يمكن إثارته هنا هو: ماذا تبقى عملياً من هوية الطبقة الوسطى «المشتركة» إذا لم يترتب عنها عيش مشترك في مؤسسات التعليم والزواج المتبادل والعلاقات الاجتماعية؟ في هذا الإطار تبدو الطبقة الوسطى الفلسطينية التي تعيش في المستعمرة جزءاً من الطبقة الوسطى الفلسطينية عامة، وتبدو الطبقة الوسطى اليهودية التي تعيش فيها جزءاً من الطبقة الوسطى الإسرائيلية، وبالتالي بدل أن تعيش الطبقتان حالة مشتركة ينتج عنها هوية مشتركة، فإنها تبقىان



على تناقض وجزءاً من الاستقطاب والتوتر القائم بين مشروع استيطاني استعماري وشعب أصلي يعيش تحت سطوة ذلك المشروع، وقد بينت هبة أيار 2021 سطحية بل وغياب العلاقات المشتركة في التلة الفرنسية، حيث اندلعت مظاهرات فلسطينية ضد ممارسات الاحتلال فيها أيضاً. هذا وفيما عدا التلة الفرنسية والثوري لم يجد الباحث دراسات أخرى عن حالات تعايش في مناطق أخرى تمثل الغالبية العظمى لمواقع القدس الشرقية، وربما لا عجب في ذلك، حيث إن هذه المواقع الأخرى هي مواقع توتر واحتكاك مباشر مع المشروع الاستيطاني الاستعماري، كما أن حالة التلة الفرنسية والثوري المستقرة قد تعود للانفجار مستقبلاً في ضوء أي توسع استيطاني استعماري جديد في أي منهما، وكذلك في ضوء الوضع العام في المدينة وانعكاسه عليها.

بناءً على ما تقدم، يجدر السؤال عن مغزى الدراسات المتعلقة بنمو أو إمكانية نمو تعايش مشترك يهودي- فلسطيني في القدس الشرقية. هذه الدراسات تتجاهل أولاً إعادة حقوق الفلسطينيين المقدسيين في القدس الغربية كمدخل لأي تعايش مشترك فيها، والتي وثقتها دراسات فلسطينية عديدة، منها دراسة سليم تماري عن القدس عام 1948 (تماري، 2002)، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حقوق أهل لفتا في العودة إلى بيوتهم القائمة حتى اليوم على المدخل الغربي للقدس، والتي قامت السلطات الإسرائيلية بتسييجها بديلاً عن السماح لسكانها الأصليين بالعودة إليها. وثانياً في ظل رؤية هذه الدراسات أن الاستقلال الفلسطيني وتفكيك المستوطنات غير ممكن في حالة القدس، فإنها تذهب إلى البحث عن صيغة للعيش المشترك تبقي المستعمرات الصهيونية في القدس الشرقية من جهة، وتقول بعيش فلسطينيين فيها كأقليات محدودة العدد لا تهدد لا الأغلبية ولا السيادة الإسرائيلية عليها. ويتسق ذلك مع الأطروحات المعروفة منذ مؤشرات كلينتون عام 2000 والتي قدمت القدس الغربية كملك خالص لإسرائيل، فيما طرحت مقترحات لكيفية تقاسم القدس الشرقية بين

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. على أن بعض هذه الدراسات يتجاوز مسألة التقاسم المذكورة ويعتبرها غير ممكنة (بوسدريدج أعلاه مثلاً)، لذا تطالب بوسدريدج بعدم الفصل بين اليهود والفلسطينيين في القدس الشرقية، مما يعني أنها تطرح وجود حقوق شرعية لليهود في القدس الشرقية يجب الاعتراف بها، فيما تصمت في المقابل عن الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية، وبالتالي فإن طرحها هو الوجه المقابل لصيغة كليتون، وإن جاء على قاعدة رفضها باعتبارها صيغة غير عملية برأيها. بقي تلميح الباحثين الإسرائيليين إلى أن التعايش المذكور قد يؤسس لدولة واحدة مشتركة بديلاً عن الاستقلال الفلسطيني، وهو تلميح يفتقر إلى الحصافة العلمية الدقيقة لممكنات تحقق هذه الدولة التي يفترض أن تقوم -إن قامت- على قاعدة الحقوق المتساوية، فيما لا تعير الدراسات المذكورة اهتماماً كافياً بذلك، وبعضها لا يطرح أكثر مما يتعدى الاندراج الفلسطيني في المستعمرات القائمة على أرضه وممتلكاته من موقع دوائي وغير متساوٍ.

أطروحة التعايش المستحيل، ورفض التعايش

وكان أطروحة التعايش كانت أطروحة مؤقتة لتسويق السيطرة الإسرائيلية على القدس في العالم كسيطرة تمكنت -حسب ادعائها- من تحقيق تعايش مشترك في المدينة بين اليهود والعرب، وذلك عكس ما فعلت الأردن كما يدعون بين أعوام 1948-1967، حيث منعت اليهود من حق الصلاة في حائط المبكى.

كأنها كانت مؤقتة إلى حين تمكن الصهيونية، لاسيما في العقد الأخير من تكوين تحالف يجمع اليمين الإسرائيلي مع القوى الإنجيلية في الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل، ومع الحكومات القومية الشعبوية في الهند وبعض دول أوروبا، ومع بعض الدول العربية التي قبلت فكرة الحج إلى الأماكن المقدسة في القدس من خلال البوابة الإسرائيلية.



حين تمكنت الصهيونية ودولتها الاحتلالية تحقيق ذلك، ظهرت إلى السطح فكرة تحقيق الانتصار التام على الفلسطينيين من التيار الإفنجيلي عبر الرفض الكامل لكل مطالبهم في الحرية والاستقلال والدولة وحق تقرير المصير والعودة، وإجبارهم بالقوة ومن خلال القيود والعقوبات على التسليم التام بدولة إسرائيل، والقبول بما يمكنها أن تمنحهم إياه. عبّر عن هذه الفكرة الكاتب الأميركي دانييل بايبس (بايبس، 2017)، وتشكل ائتلافان لدعمها في كل من الكنيست الإسرائيلي والكونغرس الأميركي. ومع طرح هذه الفكرة وتشكل حلف دولي داعم أو قابل يصمت لها، لم يعد هنالك داع عند بعض الأطراف الصهيونية لأطروحة التعايش، ولم يعد هناك حاجة لتقديم الخطط الصهيونية لأسرلة كل فلسطين مغلفة بمساحيق أطروحة التعايش هذه. وقالت هذه الأطراف إن نشوء هذا التحالف قد جاء نتاجاً للتصميم الصهيوني على سياسة وممارسات الجدار الحديدي، وأنه يجب الاستمرار في هذه السياسة دون مساحيق من أجل كسب المزيد من الدعم الدولي وربما بعض الرسمي العربي، الذي سيصل إلى أعتاب إسرائيل لخطب ودها بسبب قوتها التي يتم إظهارها وليس لأي سبب آخر. تقول هذه الأطراف إن أطروحة التعايش مع الفلسطينيين، بما في ذلك في القدس، تمثل إظهاراً للضعف الإسرائيلي الذي سيثير نزوعهم للمطالبة بما هو أكثر، لذا يقول هذا الاتجاه بما كتبه جابوتنسكي عام 1925 بأنه يجب عدم تقديم أي تنازل للعرب ويجب استعمال القوة ضدهم دون هوادة إلى أن يأتوا لطلب السلام وهم صاغرين ودون أي مطالب يقدمونها (جابوتنسكي، 1925).

مع اتساع دائرة التأييد لهذه الأطروحة، انتقل إليها بعض القائلين بالأطروحة الأولى، وتحولت الأطروحة الأولى، لاسيما في زمن حكومات ننتياهو إلى مجرد مسحوق يغطي على المشاريع الاستيطانية الاستعمارية التي انتقلت إلى مرحلة جديدة تتضمن مشاريع اقتلاع لحارات وأحياء فلسطينية كاملة في الخان الأحمر وسلوان والشيخ جراح. وما

بعد نتيها هو جاءت حكومة يرأسها نفتالي بينيت الزعيم السابق لمجلس المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي ألغى المفاوضات السياسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تضمن برنامج حكومته في بنده الخامس توسيع متروبوليتان القدس، الذي يصل بها إلى مشارف البحر الميت من الشرق، وإلى مشارف مدينة الخليل من الجنوب، وإلى قرية اللبنة الشرقية قرب سلفيت في الشمال، بما يشمل 40 بالمئة من الضفة الغربية (برنامج حكومة بينيت). هذه الحكومة لم تعد معنية بأن تغطي عمليات الاستيطان الاستعماري بمساحيق، وأطلقت العنان للمستوطنين لتكثيف اعتداءاتهم على الفلسطينيين في كل أنحاء الوطن والقدس دون رادع.

يفيد التحليل حتى الآن إذاً بأن التعايش يمثل مقولة خادعة وكذلك مؤقتة، تسير الصهيونية بالتدرج نحو التنازل عنها بعد أن انتهت الحاجة لاستعمالها. الحديث من خلال أطروحة التعايش كان يدور عن فرض واقع تعايش على الفلسطينيين في القدس الشرقية من موقع دوني، لا يقبل به ولا يمارسه المستوطنون المستعمرون، وبالتالي كان يهدف أيضاً لأن يلعب وظيفة التمويه على استمرار وتوسع المشروع الاستعماري الاستيطاني الاستعماري ووجهيه الاقتلاعي والإحلالي في المدينة، كما كان يهدف لسد الطريق أمام أي عيش مشترك قائم على احترام وتطبيق الحقوق الفردية والجماعية في المدينة وفي فلسطين ككل.

لم يحصل هذا العيش المشترك في القدس لعدم توفر شروطه، وفي مقدمتها العدالة والمساواة وعدم حصر الحقوق الفردية والجماعية على طرف بعينه دون غيره. وفي المقابل طرح التعايش المفروض الذي أبقى الصراع مفتوحاً على مصراعيه وفق الأساليب والآليات والأدوات التي جرى تحليلها في ورقة الكاتب المنشورة في العدد السابق من مجلة المقدسية.



وبإيجاز، ودون تكرار لما ورد في الورقة السابقة، يمكن التلخيص بأن حاصل الصراع الجاري في القدس ما وراء طرقات التعايش يتراوح بين ثلاثة اتجاهات هي:

أولاً الحالة الأساسية، وهي حالة الكر والفر المستمرة، حيث لا زال الصراع سجلاً، وهذا هو الوضع في البلدة القديمة بما فيها المسجد الأقصى، سلوان، والشيخ جراح، والعيسوية، وجبل المكبر والغالبية العظمى للمواقع في القدس الشرقية ضمن قدس 1 المضمومة بصورة غير شرعية من قبل الاحتلال، وكذلك في مواقع قدس 1 الموجودة خلف الجدار مثل كفر عقب ومخيم شعفاط وأجزاء من عناتا وضاحية السلام ورأس خميس ورأس شحادة، ناهيك عن حالة الكر والفر القائمة في مواقع قدس 2 لاسيما مع مواقع البدو المنتشرين في 38 موقعاً من برية القدس. وثمة حالة خاصة لعملية الكر والفر الجارية بين الاحتلال في مخيمي شعفاط وقلنديا، حيث يتعرض المخيان إلى هجمة مضاعفة لإنهاء هوية اللاجئ وهوية المخيم، والتضييق على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) على طريق إنهاء عملها وتصفية قضية اللاجئين في القدس وعموم فلسطين.

في إطار حالة الكر والفر، تصادر سلطات الاحتلال أراضي المواقع الفلسطينية وتقيم عليها مستعمرات يهودية، فيما تحصر الفلسطينيين في مناطق محدودة وتحرمهم من حق البناء، مما يخلق تكديساً سكانياً هائلاً، تترتب عليه مشاكل بيئية وصحية واجتماعية ومعضلات تتعلق بالسلم الأهلي، وتصبح المواقع الفلسطينية مطوقة أيضاً بالمستعمرات من كل الاتجاهات، بما يضعها في حالة تهديد دائم ويجبر توسعها، كما جاء في مقال العدد السابق من مجلة المقدسية. هذا ناهيك عن الاخرق الداخلي للمواقع الفلسطينية من خلال زرع البؤر الاستيطانية الاستعمارية داخلها، كما هو الحال في البلدة القديمة والشيخ جراح، حيث يدور الصراع حول السيطرة والاستحواذ من بيت إلى بيت.

ثانياً، حالة يظهر فيها الانتصار الاستيطاني الاستعماري كما لو أنه تحقق، ولو مؤقتاً، كما تم تحليله أعلاه، وذلك كما هو الحال في التلة الفرنسية، والثوري وفرض مستعمرة النبي يعقوب قرب بيت حنينا.

ثالثاً، حالة لا تزال تعيش وضع التربص دون حسم، وذلك كوضع مستعمرة رامات شلومو مقابل شعفاط، حيث يخرج من تلك المستعمرة بين الحين والآخر من يقومون بحرق سيارات فلسطينيي شعفاط من المجموعات الصهيونية المتطرفة المسماة بمجموعات تدفيع الثمن، ويرد عليهم أهل شعفاط بالمظاهرات الاحتجاجية.

القاسم المشترك فيما يجري في القدس ضمن هذه الحالات الثلاث، هو حالة الصراع بين الكفاح لحفظ فلسطينية القدس وبين المخططات الهادفة لأسرلتها وتهويدها بعد اقتلاع وترحيل جزء من مواطنيها الفلسطينيين وإبقاء الباقي في المدينة في حالة المحرومين من الحقوق الوطنية، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير الشخصي والجماعي. هذا صراع لا تستطيع أطروحات التعايش أن تطمسه، كما لا تنجح كل أطروحات هندسة التعايش في تغييره أو التغلب عليه كما بينت التجربة.

في حالة صراع كهذا، يمكن لدعاة السلام واليهود والدوليين فقط الالتحاق من موقع التضامن والشراكة، كما يحدث في مظاهرات الشيخ جراح الأسبوعية بكفاح الطرف الأضعف على الأرض لتغيير موازين القوى بما يفضي بعد ذلك لخلق حياة مشتركة على قاعدة المساواة بالحقوق، إما من خلال حلّ يقسم البلاد أو حلّ يوحدّها على أساس الحقوق الفردية والجماعية المتساوية.

خاتمة

قدمت إسرائيل الرسمية أطروحة التعايش في القدس الشرقية منذ عام 1967 كفكرة موجهة للدعاية والترويج لإسرائيل وسياساتها في العالم على أنها دولة ديمقراطية



عصرية تحترم حقوق الإنسان، بمن في ذلك الإنسان الفلسطيني الذي تحتل أرضه. في المقابل لم يكن هذا الخطاب موجهاً للإنسان الفلسطيني الذي خضع لمصادرة الأراضي وهدم البيوت والحرمان من حق الإقامة وإجراءات الاقتلاع والترحيل منذ عام 1967. وإذا لم تشمل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو القدس التي أجلت إلى مفاوضات المرحلة النهائية، فإن إسرائيل قد تعاملت مع هذا التأجيل على أنه يطلق يدها لاستكمال عمليات التهويد والأسرلة للمدينة وترحيل مواطنيها الفلسطينيين، في الوقت الذي غطت فيه هذه السياسات بمنح التأمينات الصحية والاجتماعية للفلسطينيين الباقين في المدينة، أملاً بأن تؤدي هذه الإجراءات إلى التغطية على مشاريع التهويد والأسرلة أولاً، وأن تفضي إلى خلق هوية مقدسية منفصلة ثانياً، وأن تستعمل في العلاقات الدولية لإظهار الوجه الخبيث للاحتلال تجاه الفلسطينيين المقدسين ثالثاً. ومع انطلاق المفاوضات حول «الحل الدائم» في كامب ديفيد عام 2000، وتكراره في 2008-2009، ثم 2013-2014، حيث طرح موضوع القدس على جدول المفاوضات، طرحت إسرائيل شروطاً ومطالب بشأن القدس جعلت قبولها من الفلسطينيين مستحيلاً، وذلك كما بينت دراسات عديدة (قريع، 2011. سالم 2021)، وهو ما سمح لإسرائيل بالاستمرار حتى اليوم في عملية التهويد والأسرلة تحت غطاء أطروحة التعايش. وفي العقود الأخيرة لم تعد بعض من إسرائيل الرسمية معنية بتغطية مشاريع التهويد والأسرلة بأطروحات التعايش بعد أن نجحت في تشكيل حلف إفتنجيلي عالمي يساند علناً أو يصمت على سياساتها في القدس، هذا فيما اتجه رسميون إسرائيليون باتجاه آخر، يقضي بتوظيف الفلسطينيين المقدسين في الوظائف الوسطى في إسرائيل في ظل توجهها للهايتك، وكذلك في مشاريع إسرائيلية موجهة نحو بعض الدول الخليجية كونهم يتكلمون نفس لغتها. لا يقع هذا التوجه الجديد تحت عنوان خلق حالة تعايش، ولكنه يعبر عن توجهات الرأسمالية الاستيطانية الاستعمارية

باندماجها مع التوجهات النيوليبرالية والتي تقضي بالتعامل مع البشر كخدم لمشاريعها دون أن تأبه لتلبية تطلعاتهم القومية والوطنية. بمعنى آخر يسعى هذا التوجه لخلق المقدسي التقني المعدوم الانتماء الوطني والمستعد لخدمة من يدفع له راتبًا مجزيًا ويوفّر له وظيفة مريحة تتلاءم مع كفاءته. وفي النهاية فإن هذا المسعى هو حلم ووهم، إذ تبتد عمليات التهويد والأسرلة الجارية احتمالات تكونه.

في المقابل، توجهت إسرائيل غير الرسمية وجهة صنع وهندسة التعايش في المدينة من خلال السعي لتحسين الخدمات المقدمة للفلسطينيين في القدس الشرقية عبر مشاريع مموله غريبًا. تنجح هذه المنظمات الإسرائيلية في إقناع الغرب بأنه في ظل العجز عن تحقيق الاستقلال الفلسطيني، فإنه يبقى من الممكن تحسين أوضاعهم، حيث إن ذلك أفضل من العدمية، وتنظر هذه المنظمات ومعها الغرب الداعم لها إلى هذه التحسينات على أنها خطوات تراكمية تدريجية قد تؤدي إلى حصول الفلسطينيين على الاستقلال من خلال أية عملية تفاوضية مستقبلية. وتؤمن هذه المنظمات ومعها الغرب بأن الحل لقضية القدس يأتي فقط من خلال اتفاق متفاوض عليه، مما يترتب عنه أمران: الأول أنها والغرب يمنحون بذلك إسرائيل الرسمية حق الفيتو على أي اتفاق تفاوضي، هذا ناهيك عن قبولهم الواقعي بالتالي بالرفض الإسرائيلي الرسمي الحالي للتفاوض على القدس، وحتى على أي موضوع آخر مع الفلسطينيين. أما الأمر الثاني، فهو أن هذه المنظمات تقبل بالعمل على تحسين أوضاع الفلسطينيين بصورة تربطهم أكثر فأكثر بإسرائيل طالما بقيت المفاوضات حول الحل النهائي غائبة، ولذلك فإن هذه المنظمات تعمل موضوعيًا على تكريس وتعزيز عمليات الأسرلة والتهويد بغض النظر عن نواياها الطيبة.

رويدًا رويدًا يتراجع طرح إسرائيل لمقولة التعايش الخادعة مع انتهاء الحاجة إليها، وتكتسي برامج التهويد والأسرلة طابعًا أكثر سفورًا، يشمل السعي لتقويض ما تبقى



من مظاهر فلسطينية في المدينة، كالسعي للسيطرة على المسجد الأقصى، ومشاريع الترحيل الجماعية المطروحة. يتطلب مواجهة ذلك حركة مقاومة شعبية شاملة ينضم لها المتضامنون على الأرض في القدس الشرقية، وبرامج لتثبيت الوجود الفلسطيني على الأرض من خلال تنمية المجتمعات المحلية المقدسية بما يمكنها من الانفكاك عن سوق العمل الإسرائيلي، وتطوير مشاريع إسكان جماعية، وتنمية الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيزها.

المراجع

- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2012). «قضية بيع أراضي لفتا لشركات استثمارية خاصة». مدونة لفتا: www.liffta.org
- أسعد، أحمد عز الدين (2020). العيساوية، روايات العزل والفصل. القدس: مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
- باسكين، غرشون (20 كانون ثاني، 2022). «تجديد القدس الشرقية». جريدة القدس.
- باسكين، غرشون (29 كانون أول، 2021). «التجديد الحضري للقدس الشرقية». جريدة القدس.
- «باسكين وعزيز أبو ساره يشكلان قائمة مشتركة يهودية عربية لخوض انتخابات بلدية القدس» (25 نيسان، 2018). جريدة القدس العربي
- بشارة، إريس (كانون ثاني، 2022). «مشاريع الهايتك الإسرائيلية في القدس الشرقية». بودكاست مركز مدار. www.madarcenter.org
- برنامج حكومة نفتالي بينيت وخطوطها الأساسية (حزيران 2021): مركز مدار.
- تماري، سليم (1999). القدس 1948: الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، وبدليل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- جريدة الاتحاد (25 تشرين ثاني، 2020). «نظام جديد للداخلية الإسرائيلية يمنح تجنيس آلاف المقدسيين شرط الولاء لإسرائيل».
- الجعبة، نظمي. بركات، رنا وآخرون (2020). لفتا: سجل شعب، التاريخ والتراث الثقافي، والنضال. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- «رمضان دباش: مرشح عربي في انتخابات بلدية القدس يسعى لجلب سكان القدس الشرقية إلى صناديق الاقتراع». (33 آب، 2018) www.timesofisrael.com
- سالم، وليد (شتاء، 2020). «القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل». مجلة المقدسية، العدد الخامس. ص. 49-58.
- سالم، وليد (صيف، 2020). «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي: المفاهيم والأدوات». مجلة المقدسية، العدد السابع. ص. 89-118.
- سالم، وليد (خريف، 2021). «ورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس: القدس بين التفاوض الممكن والتسوية المستحيلة». مجلة المقدسية، العدد الثاني عشر. ص. 119-152.



- سالم، وليد (شطاء، 2022). «على العتبة، حرب التخوم في القدس الشرقية: انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع؟». مجلة المقدسية، العدد الثالث عشر.

- قريع، أحمد (2011). السلام المعلق (4).

- القواسمي، هنادي (كانون ثاني، 2020). «الخطة الخمسية ماذا تفعل «إسرائيل» في القدس؟». موقع متراس www.metras.co

- محفوظ، أماني (ربيع - صيف، 2019). «سياسات السيطرة الإسرائيلية في القدس: الاتجاه لأدوات مختلفة». مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج 275-276. ص. 56-79.

- معهد القدس لبحث السياسات (2018). «التقييم المصاحب للخطة الخمسية لتطوير القدس الشرقية 2018-2023». www.jerusalemstitute.org.il.

English Resources

- B'Tselem (May, 2020). This is Jerusalem: Violence and Dispossession in al- Esawiyah.

- Busdridge, Rachel (April, 2014). «Frontier Jerusalem: Blurred Separation and Uneasy Coexistence in a Divided City». Sage: Thesis Eleven Journal.

- Fluer Hassan Nahoum (2020- 2021). Several articles about Jerusalem and the United Arab Emirates- Israel Relations. www.jpost.com

- Hasson, Nir (15/2/ 2018). «Despite Official Boycott: Half of Jerusalem's Palestinians Want to Vote in City Elections». www.haaretz.com

- Jabotinsky, Ze'ev (1925). «The Iron Wall: Colonization of Palestine, Agreement with Arabs Impossible, Zionism must go Forward». www.en.Jabotinsky.org/media/9747/the-iron-wall.pdf

- Jerusalem 5800- 2050: A Futuristic Vision for Metropolitan Jerusalem. <https://bit.ly/215ZL2s>

- PASSIA Diary (2021). pp. 460- 483.

- «Peace for Prosperity: A Vision to Improve the Lives of The Palestinian and the Israeli Peoples» (2020). www.whitehouse.gov

- Pipes, Daniel (January, 2017). «A New Strategy for Israeli Victory». www.commentary.org
- Pollock, David (13/5/ 2020). «Most Jerusalem Palestinians Want Neither Israeli Rule, Nor Uprising Against it, as Silwan Neighborhood Stands out for a more Militant View». www.Washingtoninstitute.org
- Rieker, Martina.andHabash, Dalia (Winter, 1999). «The Unmaking of Palestinian Neighborhood: The French Hill in Focus». Jerusalem Quarterly Journal, issue 3.
- Salem, Walid (2006). «Palestinian Jerusalemites Adaptation to Internal Occupation». www.cccb.org
- Shtern, Marik. and Yacobi Haim (August, 2018). «The Urban Geopolitics of Neighboring: Conflict, Encounter and Class in Jerusalem Settlement/ Neighborhood. Urban Geography Journal.
- www.ir-amim.org.il
- Yacobi, Haim.andPullan, Wendy (May, 2014). «The Geopolitics of Neighborhood: Jerusalem's Colonial Space Revisited». Geopolitics Journal, pp. 514- 539.
- YnetNews(30/11/ 2021). «Minister Promotes first Israeli- Palestinian Airport». www.ynetnews.com